



## بومبيو للخالد: أتطلع لزيارة الكويت قريباً «الخارجية» تدعو المتضررين في قضية «برج الباباز» التركي للإسراع بتقديم مطالباتهم



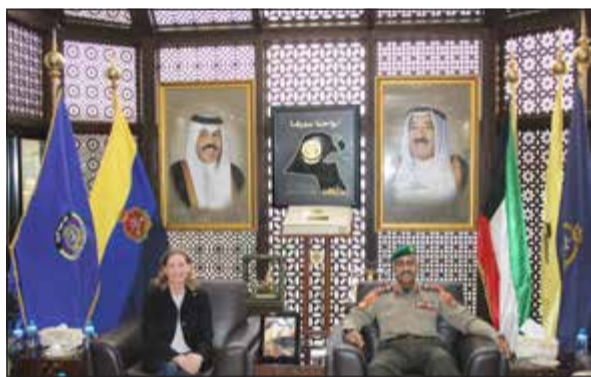
خالد الجارالله خلال استقباله سفير الجزائر عبد الحميد عبدوي

دعت وزارة الخارجية - القسم القنصلي المواطنين المتضررين في قضية مشروع «برج الباباز» بمدينة أسطنبول التركية إلى سرعة تسجيل مطالباتهم المالية خلال يومي عمل، وذلك حفاظاً على حقوقهم. وقالت الوزارة في بيان صحفي إن على هؤلاء المتضررين تسجيل مطالباتهم بالسرعة الممكنة من خلال تفويض أحد مكاتب الحامسة المعتمدة في الكويت. وأشارت إلى أن آخر مهلة حددتها السلطات التركية المختصة لإيداع أسماء المستثمرين المطالبين بتعويضاتهم في هذه القضية ستكون في نهاية الشهر الجاري. وأكدت أنه يمكن التواصل مع وزارة الخارجية - الشؤون القنصلية بهذا الخصوص على الرقم 22225555 داخلي 7021.

من جهة أخرى، تلقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مساء أمس الأول اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الصديقة مايك بومبيو جدد خلاله تطلعه إلى زيارة الكويت في القادم من الأيام وعقد الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة الأميركية.

وأشار إلى أن دور تلك المؤسسات يشمل أيضاً مراقبة ورصد الدولة لضمان أن تفي بالتزاماتها الدولية والمحلية في مجال حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها إلى رفع الوعي وتوفير التعليم في مجال حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع المحلي. وبين أن المهام الموكلة للجان القانون الدولي الإنساني هي تطبيق القانون الدولي الإنساني واتخاذ كل التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني في زمن السلم وفي وقت النزاعات المسلحة ومن خلال دراسة أحكام اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

## رئيس الأركان بحث التعاون العسكري مع أميركا



الفريق الركن محمد الخضر مستقبلاً جنيفر زاكريسكي

استقبل رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر بمكتبه صباح أمس مديرة الشرق الأوسط بمكتب وكيل وزارة الدفاع الأميركية لشؤون السياسات جنيفر زاكريسكي والوفد المرافق لها، وذلك بمناسبة زيارتها للبلاد. حيث تم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة أهم الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، لاسيما المتعلقة بالجوانب العسكرية.

## وزير العدل نرأس اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد وأكد أهمية تفعيل دورها لمعالجة أوجه القصور بعملها العفاسي: دور مهم للجنة «القانون الدولي الإنساني» في تصديق الكويت على عدد من الاتفاقيات الدولية

### توفير كوادر بشرية متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني بكل قطاعات الدولة



المستشار د. فهد العفاسي والمشاركون الاجتماع الأول للجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني

وأوضح البيان أنه في إطار هذا النهج الجديد لتفعيل عمل اللجنة ككيان دائم ومستقل عن لجنة حقوق الإنسان فقد تم عن طريق الأمانة العامة للجنة صياغة استراتيجية تنظم العمل حتى نهاية عام 2020. وأشار إلى أنه «تم إرسال تلك الاستراتيجية لإنشاء لجنة اللجنة منذ عدة أسابيع لدراساتها وللتشاور حولها قبل اجتماع اليوم (أمس) وقد أسفرت هذه المشاورات عن اعتماد محاور العمل الرئيسية للجنة على خمسة محاور.. وأوضح أن المحور الأول يتعلق بتوفير كوادر بشرية متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني في جميع قطاعات الدولة فيما يتعلق المحور الثاني بمواكبة الكويت لآخر المستجدات في المنظومة الدولية للقانون الدولي الإنساني.

وبيّن أن المحور الثالث يتعلق بمواءمة التشريعات الكويتية مع التزامات الدولة المترتبة على التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني فيما يتضمن المحور الرابع إبراز المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي. وتابع أن المحور الخامس يتعلق بالتعاون مع الكيانات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني. وأفاد البيان بأن وزارة العدل بحثت أسباب عدم تفعيل دور لجنة القانون الدولي الإنساني حيث تمت دراسة الموضوع من كل جوانبه. وذكر أن «العائق الرئيسي في عدم تفعيل لجنة القانون الدولي الإنساني تمثّل في مخالفة نهج أغلب دول العالم التي ذهبت إلى إنشاء آليات وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني منفصلة تماماً عن الهياكل المعنية بقانون حقوق الإنسان». وتابع: «لقد اتبنت الدراسة التي أجرتها وزارة العدل وجود سببين رئيسيين لوجوب الفصل بين لجنة حقوق الإنسان ولجنة القانون الدولي الإنساني».

وبيّن أن السبب الأول يعود إلى اختلاف المرجعيات الدولية المؤسسة لكل منهما حيث تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى المنعقد في

التي تتمثل للمبادئ المتعلقة بمرکز المؤسسات الوطنية والمعروفة باسم مبادئ باريس وهي مجموعة معايير دولية تنظم وتوجه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأضاف أن «هذه المبادئ التي تمت صياغتها في حلقة عمل دولية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عقدت في باريس عام 1991 اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 ويجب أن تتمثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتلك المبادئ». وتابع أن تلك المبادئ تحدد أهدافها المتعلقة بحقوق الإنسان وتغل إلى رفع الوعي وتوفير التعليم في مجال حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع المحلي. وبين أن المهام الموكلة للجان القانون الدولي الإنساني هي تطبيق القانون الدولي الإنساني واتخاذ كل التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني في زمن السلم وفي وقت النزاعات المسلحة ومن خلال دراسة أحكام اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

وأشار إلى أن دور تلك المؤسسات يشمل أيضاً مراقبة ورصد الدولة لضمان أن تفي بالتزاماتها الدولية والمحلية في مجال حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها إلى رفع الوعي وتوفير التعليم في مجال حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع المحلي. وبين أن المهام الموكلة للجان القانون الدولي الإنساني هي تطبيق القانون الدولي الإنساني واتخاذ كل التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني في زمن السلم وفي وقت النزاعات المسلحة ومن خلال دراسة أحكام اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

وبيّن أن السبب الأول يعود إلى اختلاف المرجعيات الدولية المؤسسة لكل منهما حيث تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى المنعقد في

وأوضح البيان أنه في إطار هذا النهج الجديد لتفعيل عمل اللجنة ككيان دائم ومستقل عن لجنة حقوق الإنسان فقد تم عن طريق الأمانة العامة للجنة صياغة استراتيجية تنظم العمل حتى نهاية عام 2020. وأشار إلى أنه «تم إرسال تلك الاستراتيجية لإنشاء لجنة اللجنة منذ عدة أسابيع لدراساتها وللتشاور حولها قبل اجتماع اليوم (أمس) وقد أسفرت هذه المشاورات عن اعتماد محاور العمل الرئيسية للجنة على خمسة محاور.. وأوضح أن المحور الأول يتعلق بتوفير كوادر بشرية متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني في جميع قطاعات الدولة فيما يتعلق المحور الثاني بمواكبة الكويت لآخر المستجدات في المنظومة الدولية للقانون الدولي الإنساني.

وبيّن أن المحور الثالث يتعلق بمواءمة التشريعات الكويتية مع التزامات الدولة المترتبة على التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني فيما يتضمن المحور الرابع إبراز المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي. وتابع أن المحور الخامس يتعلق بالتعاون مع الكيانات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني. وأفاد البيان بأن وزارة العدل بحثت أسباب عدم تفعيل دور لجنة القانون الدولي الإنساني حيث تمت دراسة الموضوع من كل جوانبه. وذكر أن «العائق الرئيسي في عدم تفعيل لجنة القانون الدولي الإنساني تمثّل في مخالفة نهج أغلب دول العالم التي ذهبت إلى إنشاء آليات وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني منفصلة تماماً عن الهياكل المعنية بقانون حقوق الإنسان». وتابع: «لقد اتبنت الدراسة التي أجرتها وزارة العدل وجود سببين رئيسيين لوجوب الفصل بين لجنة حقوق الإنسان ولجنة القانون الدولي الإنساني».

وبيّن أن السبب الأول يعود إلى اختلاف المرجعيات الدولية المؤسسة لكل منهما حيث تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى المنعقد في

وأوضح البيان أنه في إطار هذا النهج الجديد لتفعيل عمل اللجنة ككيان دائم ومستقل عن لجنة حقوق الإنسان فقد تم عن طريق الأمانة العامة للجنة صياغة استراتيجية تنظم العمل حتى نهاية عام 2020. وأشار إلى أنه «تم إرسال تلك الاستراتيجية لإنشاء لجنة اللجنة منذ عدة أسابيع لدراساتها وللتشاور حولها قبل اجتماع اليوم (أمس) وقد أسفرت هذه المشاورات عن اعتماد محاور العمل الرئيسية للجنة على خمسة محاور.. وأوضح أن المحور الأول يتعلق بتوفير كوادر بشرية متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني في جميع قطاعات الدولة فيما يتعلق المحور الثاني بمواكبة الكويت لآخر المستجدات في المنظومة الدولية للقانون الدولي الإنساني.

وبيّن أن المحور الثالث يتعلق بمواءمة التشريعات الكويتية مع التزامات الدولة المترتبة على التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني فيما يتضمن المحور الرابع إبراز المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي. وتابع أن المحور الخامس يتعلق بالتعاون مع الكيانات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني. وأفاد البيان بأن وزارة العدل بحثت أسباب عدم تفعيل دور لجنة القانون الدولي الإنساني حيث تمت دراسة الموضوع من كل جوانبه. وذكر أن «العائق الرئيسي في عدم تفعيل لجنة القانون الدولي الإنساني تمثّل في مخالفة نهج أغلب دول العالم التي ذهبت إلى إنشاء آليات وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني منفصلة تماماً عن الهياكل المعنية بقانون حقوق الإنسان». وتابع: «لقد اتبنت الدراسة التي أجرتها وزارة العدل وجود سببين رئيسيين لوجوب الفصل بين لجنة حقوق الإنسان ولجنة القانون الدولي الإنساني».

وبيّن أن السبب الأول يعود إلى اختلاف المرجعيات الدولية المؤسسة لكل منهما حيث تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأخرى المنعقد في

أكد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د. فهد العفاسي أهمية تفعيل دور اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني التي أنشئت بقرار وزاري رقم (1513 لسنة 2018) لمعالجة أوجه القصور التي شابته عمل اللجنة منذ توكيها في عام 2006.

وأعرب الوزير العفاسي في بيان صحفي خلال ترؤسه الاجتماع الأول للجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني بتشكيلها واختصاصاتها الجديدة عن أمله بأن تمثل هذه اللجنة خطوة مهمة لبدء انطلاقة جديدة لرحلة الكويت مع القانون الدولي الإنساني.

وأشار البيان إلى أن ذلك يأتي نظراً لمكانة الكويت في مجال القانون الدولي الإنساني ولكون صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قائداً للعمل الإنساني. وقال إن الكويت أخذت في عام 2006 المبادرة لإنشاء لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني والتي تم إنشاؤها بموجب قرار وزير العدل رقم 244 لسنة 2006 لتكون بذلك ثاني دولة خليجية بعد الإمارات العربية المتحدة تنشئ لجنة متخصصة في القانون الدولي الإنساني.

وأوضح أن تلك اللجنة كان لها دور مهم في تصديق الكويت على عدد من الاتفاقيات الدولية الإنساني ووضعت خطة عمل طموحة لنشر هذا القانون على الصعيد الوطني. وأضاف «أنه تم دمج هذه اللجنة في لجنة حقوق الإنسان بوزارة العدل ولم تكن بمستوى الطموح في مجال اتخاذ الإجراءات ذات الصلة بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني للكويت».

مُشَرِّحُ الْعَزَاءِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المصنف الكرام

لوفاة فقيدنا المغفور له بإذن الله تعالى

مصنف إبراهيم جاسم المصنف

تغمده الله الفقيد بوسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آل وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
إِنَّمَا لِلطَّيِّبَاتِ الْمُبَشِّرَاتِ الْخَيْرُ مِنَ الرِّبَا وَالرَّحْمَةُ مِنَ الْعَذَابِ  
سَدَّةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

مُشَرِّحُ الْعَزَاءِ

جمعية الإصلاح الاجتماعي

تتقدم بأحر التعازي القلبية وصادق المواساة إلى

عائلي

الحميدان واليحيى الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

حصة حميدان تركي الحميدان

مسؤولة أمانة العمل النسائي بجمعية الإصلاح الاجتماعي سابقاً

زوجة/ سليمان يحيى اليحيى

والتي سيورى جثمانها الثرى اليوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١/١٧

بعد صلاة العصر في مقبرة الصليبخات

سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بوسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ